



عمالة الأطفال، أزمة تتفاقم

منذ آلاف السنين والمجتمعات الإنسانية تسعى إلى رعاية القوى البشرية، وتوفير أفضل الظروف لتنمية وحماية الإنسان . لأنها تتقدم به ومن أجله، لذا فقد حرصت على مرّ العصور على الإهتمام بالطفولة ، بوصفها مرحلة هامة من حياة الإنسان، فضلاً عن كونها تمثل ثروة الأمة ومستقبلها . غير أنه كثيراً ما تتعرض المجتمعات إلى ظواهر إجتماعية سلبية ، نتيجة إختلالات واضحة ، وتغيرات تنبئ عن تحديات يتحمل الأطفال نصيباً منها ، وهذا ما شهدته المجتمعات في نهاية القرن الثامن عشر الميلادي ، وظهور الثورة الصناعية بأوروبا، حيث برزت للوجود ظاهرة عمالة الأطفال، نظراً لكثافة التصنيع ، والتطور السريع في كامل أرجاء أوروبا. مما جعل العديد من أرباب العمل والصناعة يستعينون بالأطفال نظراً لتدني أجورهم. فتوزعت عمالة الأطفال في مختلف أنحاء العالم، خاصة في بلدان العالم الثالث في قارات (آسيا، إفريقيا، أمريكا اللاتينية)، التي تواجهها الكثير من التحديات ، الناجمة عن الإختلالات الإجتماعية والإقتصادية والثقافية، وعلى الرغم من جميع التشريعات والأنظمة والإتفاقيات الدولية التي تمنع عمالة الأطفال ، إلا أن المشاهد اليومية لهذه الظاهرة تدل على تفاقمها ، وذلك نتيجة الظروف الأسرية غير السوية.

إذن تعاني المجتمعات في جميع أنحاء العالم من إنتشار ظاهرة تشغيل الأطفال التي تسمى بظاهرة عمالة الأطفال، وقد عانت المجتمعات منذ القَدَم من هذه الظاهرة ، التي انتشرت بين المدن المتقدمة صناعياً، و الدول النامية والفقيرة، وتعدّ هذه الظاهرة العالمية مشكلة معقدة، خصوصاً في المجتمعات التي يكون مصدر عمالة الأطفال نابعاً عن الثقافة والتقاليد السائدة في ذلك المجتمع، أو عندما تكون ناتجة عن بُنية البلاد وظروفها الإقتصادية.

أولاً: تعريف عمل الأطفال:

- تعرّف الأمم المتحدة عمالة الأطفال بأنها العمل الذي يحرم الأطفال من طفولتهم وإمكاناتهم، وينال من كرامتهم، ويضّر بنموهم البدني والنفسي، والذي يشكل خطراً نفسياً أو بدنياً أو إجتماعياً، أو يضّر أخلاقياً بالأطفال و يؤثر سلباً على دراستهم.
- الطفولة هي تلك المرحلة العمرية التي يمر بها الفرد ، وهي أكثر المراحل التي يتزايد فيها إحتياج الطفل للأسرة، والمجتمع معاً. ذلك لعدم قدرته على الإعتماد على نفسه وتحديد مصيره، كما أنها أكثر المراحل التي يمكن فيها التأثير على الطفل، حيث تمثل الطفولة المرحلة الأولى في حياة الإنسان ، والتي من خلالها تتشكل شخصيته، ويحتاج أثناءها إلى حماية البالغين .
- إختلف العلماء في تحديد معنى الطفولة ، وإن كان يوجد تقارب في رأي علماء الإجتماع وعلماء النفس ، الذين قسموا الطفولة إلى مراحل زمنية يتميز كل منها بطابع محدد يسودها من حيث النمو العضوي ، والنفسي والسلوكي والإجتماعي، مع وجود فروق فردية ترجع لإختلاف ظروفهم الخاصة، التي يتعرضون لها أثناء مراحل النمو المختلفة.
- حدد علماء القانون الطفولة على أساس العمر الزمني، فالطفولة هي مرحلة العمر الأولى ولها خصائص وسمات إجتماعية ونفسية، تختلف تبعاً لإختلاف أوضاع ، وظروف وثقافة كل مجتمع ، وسواء كانت مدة الطفولة حتى النضج الفسيولوجي أو النضج الإقتصادي. فواجب الأسرة والمجتمع ككل الإهتمام بمرحلة الطفولة من جميع النواحي الجسمية والعقلية والنفسية والإجتماعية. لأن الطفل في هذه المرحلة يحتاج إلى رعاية وعناية في كافة شؤونه .
- تشغيل أوعمالة الأطفال أو الأولاد ظاهرة تشير إلى إستغلال الأطفال في أي شكل من أشكال العمل مما يحرم الأطفال من طفولتهم، ويعيق قدرتهم على الذهاب إلى المدرسة،

..

• أما ظاهرة عمالة الأطفال فهي استخدام الأطفال تحت سن الـ 18 عامًا في عمل ما، سواء في القطاعات الصناعية أو الخدمية أو الزراعية، دون الحصول على تعويض عادل أو الإحتفاظ بحقوقهم الأساسية مثل التعليم والرعاية الصحية. ويتم استخدام عمالة الأطفال بشكل رئيسي في الدول النامية، وتعتبر هذه الظاهرة من أكبر المشاكل الإجتماعية والإقتصادية في العالم، حيث تؤدي إلى تعريض الأطفال للإهمال والعنف والتعرض للأمراض والإصابات وتفقدهم لفرص التعليم والنمو الصحيح.

ثانياً: أسباب ظاهرة تشغيل الأطفال :

- تتعدد الأسباب التي تدفع الأطفال للعمل ومنها:
- 1- إنتشار الفقر والامية بين الأهالي في بعض المجتمعات، ووجود حاجة إلى عمل الطفل للحصول على دخل يؤمن إحتياجات الأسرة.
 - 2- الظروف الإجتماعية والإقتصادية الصعبة لدى الاسرة.
 - 3- عدم وعي الأهالي بالآثار السلبية والضارة الناتجة عن عمل الأطفال في سن مبكر.
 - 4- الإفتقار إلى المهارات الإجتماعية الأساسية.
 - 5- إرتفاع نسبة البطالة بين البالغين من الأهالي.
 - 6- إنتشار بعض القيم الثقافية التي تشجع على عمل الأطفال في بعض المجتمعات.
 - 7- المشاكل المالية والديون المتراكمة التي تعاني منها بعض الأسر، ما قد يدفع الأطفال للعمل لسدادها.
 - 8- التسرب المدرسي.
 - 9- زيادة الهجرة الحضرية.
 - 10- النزاعات والكوارث الطبيعية كالجفاف التي تؤثر على توفر أهم إحتياجات الأسرة.
 - 11- إستغلال أصحاب العمل للأطفال لأنهم يتقاضون دخلاً أقل من البالغين، وفي نفس الوقت لا يعرفون حقوقهم، مما يجعلهم أكثر عرضة للإستغلال.
 - 12- إنتشار الجهل، والإفتقار إلى التعليم الأساسي والمهني الجيد.

ثالثاً: نتائج ظاهرة تشغيل الأطفال : أهم النتائج التي تتأتى عن عمل الأطفال، والتي تمتاز بالسلبية في الظروف الصعبة، ما يأتي:

1- حرمان الأطفال الذين يعملون في سن مبكر من طفولتهم، ومن حقهم في التعليم، وحقهم في إمتلاكهم مهارات إجتماعية وأساسية تمكّنهم من العيش ضمن هذا العالم الذي يتطوّر بإستمرار.

2- تهديد أخلاق الطفل والمس بكرامته، خصوصاً في حالات الإستغلال الجنسي.

3- تعريض الأطفال العاملين للعديد من المشاكل الصحية كسوء التغذية، والشيخوخة المبكرة، والمشاكل النفسية كالإكتئاب، إضافة إلى زيادة فرصة الإدمان على الكحول والمخدرات.

3- إستغلال أصحاب العمل للأطفال بمختلف الطرق، بسبب عدم وجود حماية لهم، وخصوصاً الأطفال المختطفين، حيث يحاول أصحاب العمل عزلهم عن الآخرين، وفرض السيطرة المطلقة عليهم، وعدم توفير ظروف مناسبة للعمل لهم، وإنتهاك حقوقهم الطبيعية الأساسية.

رابعاً: أنواع الأطفال العاملين: تُقسّم منظمة العمل الدولية أنواع الأطفال العاملين إلى ثلاث فئات، وهي كالآتي:

1- الأطفال المستخدمون: تُعدّ فئة الأطفال المستخدمين الفئة الأكثر إنتشاراً على مستوى العالم، وتشمل: عمل الأطفال في جميع أنواع الأنشطة الإنتاجية المدفوعة، وبعض الأنشطة غير الإنتاجية، كإنتاج السلع المنزلية الخاصة بالإستخدام الشخصي، وهذا لا يُعدّ نشاطاً إقتصادياً، أو عمل الأطفال في خدمة منازل الآخرين، ومن الجدير بالذكر أنّ الأنشطة الإقتصادية ضمن هذه الفئة لا تقتصر على الأنشطة القانونية، لكنّها تشمل أيضاً الأنشطة غير القانونية.

2- الأطفال العاملون أو العمال الأطفال: تُعدّ فئة العمال الأطفال أو الأطفال العاملون الفئة الأكثر تقييداً من الفئات الأخرى، مع وجود بعض الإستثناءات، وتشمل هذه الفئة الأطفال الذين تزيد أعمارهم على 11 عاماً، ويعملون لساعات قليلة، بأعمال خفيفة لا تعيقهم عن ممارسة أنشطتهم الأخرى كالذهاب إلى المدرسة أو التدريب المهني، ويُستبعد من هذه الفئة الأطفال الذين تزيد أعمارهم على 14 عاماً والذين لا يشاركون بأداء أية أعمال خطيرة.

3-الأطفال في الأعمال الخطيرة: تشمل فئة الأطفال في الأعمال الخطيرة الأطفال الذين يعملون في أيّ عمل خطير، وهو العمل الذي يُعرّضهم إلى العديد من الأضرار، سواء المتعلقة بسلامتهم وصحتهم الجسميّة، أو المتعلقة بحالتهم المعنويّة وصحتهم النفسيّة.

خامساً: إنتشار عمالة الأطفال

منذ عام 2000، أي على مدار ما يقرب من عقدين من الزمن، كان العالم يحرز تقدماً مطرداً في الحدّ من عمالة الأطفال. ولكن على مدى السنوات القليلة الماضية، أدت الصراعات والأزمات وجائحة "كوفيد-19" إلى سقوط المزيد من الأسر في براثن الفقر، وأجبرت ملايين الأطفال الآخرين على عمالة الأطفال. ولم يكن النمو الإقتصادي كافياً، ولا شاملاً بما فيه الكفاية، لتخفيف الضغط الذي تشعر به الكثير من الأسر والمجتمعات، والذي يدفعهم إلى اللجوء إلى عمالة الأطفال. واليوم، لا يزال ملايين الأطفال منخرطين في العمالة . وهذا يمثل ما يقرب من واحد من كل عشرة أطفال في جميع أنحاء العالم.

وتحتل أفريقيا المرتبة الأولى في ما يتصل بعدد الأطفال الملتحقين بأعمال الأطفال، تليها منطقة آسيا والمحيط الهادئ في المرتبة الثانية، وبالتالي، يوجد في مناطق أفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ معاً ما يصل إلى تسعة من كل عشرة أطفال مصنّفين ضمن ظاهرة عمالة الأطفال. وتتوزع الأعداد المتبقية بين الأمريكتين ، وأوروبا وآسيا الوسطى ، والدول العربية... في حين أن النسبة المئوية للأطفال ضمن عمالة الأطفال هي الأعلى في البلدان منخفضة الدخل، فإن أعدادهم في الواقع أكبر في البلدان المتوسطة الدخل.

سادساً: آثار تشغيل الأطفال:

1-الآثار الصحية: ينتج عن تشغيل الأطفال أو عمالة الأطفال العديد من الآثار الضارة التي تنعكس على صحتهم، فقد يتعرّض بعض الأطفال العاملين للعديد من الإعتداءات الجسدية، والجنسية، إضافة إلى سوء المعاملة العاطفية، ويتمثّل ذلك بالعقاب البدنيّ كالضرب، أو من خلال الشتم، واللوم، والرفض، والإهانة، إلى جانب إهمال تأمين إحتياجاتهم من الغذاء، والمأوى، والعلاج، والملابس، وقد يظهر ذلك على شكل إصابات مختلفة في أجسامهم، كالحروق، والجروح، والكسور، والإرهاق، والدوار، وغيرها.

لا تقتصر أضرار عمالة تشغيل الأطفال على مجال عمل محدّد، إذ يعمل الأطفال في العديد من المجالات المختلفة، ويجدر بالذكر أنّ آثار تشغيلهم تختلف باختلاف الأعمال التي يقومون بها، ولكنها بالمجمل تعود بأضرار عديدة على الجانب الصحيّ لهم على المدى الطويل، بالإضافة إلى الإرهاق، والأذى النفسي الذي يلحق بهم نتيجة لذلك، ففي مجال الزراعة، يمكن أن يتعرّض الأطفال العاملون للعديد من الأضرار الناتجة عن استخدام المبيدات الحشرية، أو الأسمدة السامة والضارة، كما يمكن أن يتعرّضوا لمخاطر استخدام بعض الأدوات الحادة، أو حمل الأوزان الثقيلة، ويُعدّ مجال التعدين واحداً من مجالات تشغيل الأطفال التي يمكن أن تُلحق الأذى بهم، وذلك من خلال استخدامهم للمواد الكيماوية السامة.

كذلك تتمثّل الأخطار الناجمة عن تشغيل الأطفال في مجال البناء برفع الأوزان الثقيلة، والعمل على إرتفاعات عالية جداً دون توفير وسائل السلامة والأمان، إضافة إلى خطر تعرّضهم للإصابات المختلفة نتيجة استخدام الآلات الخطيرة، أمّا في مجال التصنيع، فقد يتعرّض الأطفال لإستخدام المواد المُذيبة السامة، إضافة إلى القيام بمهام متكرّرة بوضعيات مؤلمة، وتعرّضهم لخطر استخدام الأدوات الحادة.

2- الآثار النفسية: يتأثّر الجانب الإجتماعي للأطفال العاملين سلباً بسبب العمل، فبدلاً من قضائهم مرحلة الطفولة باللعب مع غيرهم من الأطفال، والإستمتاع مع أفراد عائلاتهم، والتفاعل مع الآخرين بطريقة سليمة وصحيحة، فإنّهم يقضون الكثير من الوقت في العمل، ممّا يؤدي إلى ضعف قدراتهم على التواصل الإجتماعي بالأسرة والمجتمع، إلى جانب ضعف كبير في بناء شخصياتهم، وإنخفاض ثقتهم بأنفسهم، وقد يواجه بعض الأطفال العاملون مشاكل نفسية تتمثّل بالإكتئاب، فالأطفال والمراهقون الذين يعملون أكثر من 20 ساعة في الأسبوع معرّضون لإكتساب عادات سيئة وغير سليمة بشكل كبير كإدمان المخدرات، إضافة إلى نموّ السلوك العدوانيّ في شخصياتهم. هذا وتنعكس الآثار النفسية على الأطفال العاملين بجوانب عدّة أخرى تتمثّل في تعرّضهم للتئمّر، والمضايقات، والرفض من قبل زملائهم وأقاربهم، إلى جانب عدم تلقّيهم لمعاملة عادلة، ممّا يؤدي إلى تنمية العزلة الإجتماعية لديهم، وضعف روابطهم

العاطفية، وإمكانية ممارسة سلوكيات خطيرة كالجرائم في بعض الأحيان، ويجدر بالذكر تعرّض الأطفال العاملين للإستغلال المادي دون وجود أيّ أمان وظيفي.

3- الآثار الأكاديمية: يؤثر تشغيل الأطفال أو عمالة الأطفال سلباً على حياتهم التعليمية، إذ يقضي الطفل معظم وقته في العمل بدلاً من تخصيصه للدراسة، ممّا يشكّل عبئاً عليه، ويسبّب له التعب والإجهاد، وهذا بدوره يؤدي إلى ضعف قدرة الطفل على متابعة تعليمه، وقيامه بالنشاطات الدراسية والأكاديمية، والإندماج بالبيئة التعليمية، ومن جانبٍ آخر تشير الدراسات إلى عدم قدرة الأطفال العاملين على التوفيق بين المدرسة والعمل، ممّا يؤدي إلى شعورهم بالقلق وضعف في التركيز، كما يساهم عمل الأطفال بتدنّي أدائهم في المدرسة، أو إنقطاعهم عن التعليم.

4- الآثار الإقتصادية : يؤثر تشغيل الأطفال على نموّ المجتمع على المدى الطويل، إلى جانب تأثيره المباشر على حياة الفرد والأسرة، إذ يمكن أن تعاني المجتمعات التي ترتفع فيها نسبة عمالة الأطفال من فقد التوازن المجتمعيّ بسبب إرتفاع نسبة العمالة غير المتعلّمة، ممّا قد يحدث تدنيّ في مستوى الإنتاج وجودة السلع المنتجة، لذا لا بدّ من السعيّ للحصول على جيل جديد قادر على تحديّ الصعوبات، بهدف السعيّ للحصول على إنتاجية أفضل في المستقبل، ويكون ذلك من خلال إرسال الأطفال لتلقّي التعليم فضلاً عن تشغيلهم، حيث سيكون لهم دور فاعل عند تلقّيهم التعليم المناسب، الأمر الذي قد يرفع من إنتاجية وجودة السلع على المستويين المحلي والدولي. هذا ويرسل الآباء أطفالهم إلى العمل إعتقاداً منهم أنّ ذلك يساهم في مساعدتهم على مواجهة ظروف الحياة المعيشية الصعبة، إلا أنّهم قد يغفلون عن الآثار السلبية لتشغيلهم على المدى البعيد، فقد تتعارض عمالة الأطفال مع تلقّيهم التعليم في المدارس، إلى جانب إنقارهم إلى القدرة على رفع الإنتاجية، وزيادة أرباحهم المستقبلية، ممّا يعني إنخفاض الدخل المستقبلي لأسرهم، الأمر الذي قد يؤدي إلى إنتشار الفقر، وزيادة احتمالية تشغيل أطفالهم أيضاً في المستقبل. كما تُعدّ المهارة في القيام بالأعمال أمراً مهماً، إلا أنّ نوع العمل الذي يقوم به الأطفال يحتاج إلى القليل من المهارة، والتعليم، والتدريب المتخصّص، لذا تفنّد الدول ، التي تمتلك الكثير من الأطفال العاملة، للعمالة الماهرة، الأمر الذي قد يؤدي إلى

إنخفاض الأجور، وبالتالي إرتفاع نسبة تشغيل الأطفال. ويجب الإشارة إلى تقلص قدرة الدول التي ترتفع فيها نسبة عمالة الأطفال على جذب وإستقطاب الإستثمارات الأجنبية.

سابعاً: السياسات الصحية لعمالة الأطفال :

إن الأوضاع السيئة التي يعاني منها الأطفال العاملون قد أبرزت الوعي العام بالمشكلة وأضرارها ، حيث ظهرت أولى المعالجات القانونية للمشكلة في الدول الصناعية في بداية القرن الثامن عشر، وقد أدى ذلك إلى صدور القوانين التي ركزت إهتمامها على عدم تعرّض الأطفال العاملين إلى مخاطر تؤثر على الوضع الصحي أو النفسي لهم، وقد ترجمت دول عديدة إهتمامها بالمشكلة إلى سنّ العديد من التشريعات التي حددت فيها طبيعة الأعمال التي يحظر فيها إستخدام الأطفال، وتحديد ساعات العمل التي يحظر على الطفل العمل خلالها، ووضعت شروطاً لأماكن العمل وبيئته وما شابه.

إن الدراسات الصحية لعمالة الأطفال ترسم صورة واضحة عن الوضع الصحي للأطفال العاملين، ولا سيما عن مدى تعرضهم للإيذاء الجسدي أو النفسي، وعليه فإن معرفة الوضع الصحي لهم يحتاج إلى دراسات تفصيلية متخصصة، ولدراسة مدى أثر العمل على صحتهم الجسدية والنفسية وما شابه.

وعلى الرغم من التطور الإيجابي للقطاع الصحي ، إلا أن هذا القطاع مازال يواجه تحديات كبيرة ، منها مشكلة النمو السكاني السريع والمرتفع، الذي يحد من الآثار الإيجابية لرفع كفاءة الأداء ، والتوسع في الخدمات ، وزيادة التغطية الجغرافية والنوعية ، ومن ضمنها الخدمات التي تعنى بصحة الأطفال العاملين وأسره في بُعْدَيْهَا العلاجي والوقائي .

ويتعرّض الأطفال العاملون إلى أخطار صحية كثيرة تعيق نموهم البدني وتطورهم العقلي والنفسي ، ومن هنا تأتي ضرورة الإهتمام بالجانب الصحي وتنظيم الأسرة في معالجة المشاكل الناتجة عن عمالة الأطفال : ومن أهم المشاكل التي يعاني منها الأطفال نذكر ما يلي :

1- مشاكل العنف والانحراف : تزيد معدلات العنف والجريمة في الدول التي ترتفع فيها معدلات عمالة الأطفال ، إذ أن هؤلاء الأطفال عادة ما يكونون بلا وازع ولا رقيب ويختلطون بمن هم أكبر منهم سناً ، ونتيجة لذلك يضطر هؤلاء الأطفال للإنخراط

- في شبكات العصابات المنظمة، وغالباً ما يلجأون الى مجالات السرقة . . . وتجارة المخدرات والترويج لها .
- 2- إكتساب عادات سيئة مثل التدخين والتعامل مع المسكرات والكحول .
 - 3- التعرّض لعملية نصب وإحتيال وعدم دفع مستحقات تعلم والغش والتعرّض لإغراءات رفاق السوء... مما قد يؤدي إلى الإنحراف والإنزلاق في إرتكاب أعمال غير قانونية كالسرقة وتعاطي المخدرات وترويجها .
 - 4- التعرّض لمخاطر جرائم الخطف .
 - 5- التعرّض للتحرش الجنسي .
 - 6- التعرّض لأشكال مختلفة من الإستغلال.

ثامناً: تفاعل ظاهرة عمالة الأطفال مع ظاهرة أطفال الشوارع:

ترتبط مشكلة عمالة الأطفال بظاهرة أطفال الشوارع، حيث يتعرض الأطفال للإستغلال من قبل أصحاب العمل الذين يستغلون ظروفهم الإقتصادية الصعبة، ويجبرونهم على العمل بدلاً من الذهاب إلى المدرسة. وبالتالي، تتفاعل مشكلة عمالة الأطفال مع ظاهرة أطفال الشوارع بشكل مباشر، حيث يتعرض الأطفال المشردين لخطر الإستغلال في العمل، وقد يتعرضون لظروف عمل قاسية وأجور زهيدة. وبالتالي، يجب مكافحة كلا الظاهرتين بشكل شامل من خلال توعية الأسر، وتوفير فرص التعليم والعمل الآمن للأطفال وحمايتهم من الإستغلال والتحرش والعنف.

تاسعاً: الدول التي تعاني من ظاهرة عمالة الأطفال:

وفقاً لمنظمة العمل الدولية (ILO)، فإن الدول التي لديها أكبر عدد من الأطفال العاملين هي الهند وباكستان وبنغلاديش والصين والبرازيل. وتمثل هذه البلدان أكثر من نصف عدد الأطفال العاملين في العالم. إن عمالة الأطفال هي قضية عالمية، وهي تحدث في العديد من البلدان خارج هذه الدول الخمس. وغالباً ما توجد في البلدان النامية التي تعاني من نقص الموارد وفرص العمل، ويضطر الأطفال إلى العمل لإعالة أسرهم.

عاشراً: الحلول المقترحة للحد من ظاهرة تشغيل الأطفال: ونُدرج في ما يأتي عدد من الحلول:

1- حلول فردية: أهم الحلول التي يمكن للأفراد تقديمها للمجتمع للمساعدة في الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال:

أ- التبرع بمبالغ مالية حسب القدرة، من أجل دعم البرامج التي تهدف لحماية الأطفال من العمل، وتجنب تعرضهم للعنف وسوء المعاملة.

ب- المبادرة في رعاية الأطفال المعرضين للعمل، وذلك من خلال التكفل بدراساتهم، وهذا حتماً يُساعد على بناء مجتمع جيد يُهيئ الأطفال جيداً قبل دخولهم لمجال العمل.

ت- التواصل مع تجار التجزئة والمستوردين، والتأكد من عدم تشغيل الأطفال في عملهم، وإشترط هذا الأمر حتى يتم الشراء من هذه المصانع.

ث- التطوع بالوقت للسعي والبحث عن الأطفال العاملين، ومحاولة مساعدتهم، وتخليصهم من هذا الإستغلال، وإرجاعهم للمدارس حتى يُكملوا تعليمهم.

ج- الإلتزام بأخلاقيات الإستثمار، والحرص على التأكد من عدم وجود إستغلال للأطفال في المشاريع التي يُساهم بها الأفراد.

ح- المساهمة في توعية المجتمع عن مخاطر عمالة الأطفال، وذلك من خلال العروض التقديمية، في عدد من المؤسسات مثل؛ المدارس، والمنظمات المحلية، والجامعات، إذ تُساهم هذه الطريقة في زيادة الوعي لدى الجميع حول ظاهرة تشغيل الأطفال، وتشجيعهم على الإلتزام بالعمل الإيجابي السليم.

2- حلول أسرية: نُدرج في ما يأتي عدداً من الحلول لتحسين وضع الأسرة لتكون قادرة على رعاية الأطفال وحمايتهم:

أ- معالجة الفقر الذي تُعاني منه الأسر، والذي يؤثر سلباً على تعليم الأطفال ورعايتهم.

ب- التخلص من مشكلة البطالة للكبار، والتي تؤدي إلى عدم حصول الأبوين على عمل يفي بمتطلبات الحياة الأسرية.

ت- معالجة مشكلة تدني مستوى الدخل، إذ بات الأبوين غير قادرين في الوقت الحالي على تأمين أدنى متطلبات أطفالهم.

ث- ضرورة وجود شبكة إجتماعية آمنة وفاعلة، قادرة على تأمين الأسر بمصدر بديل للدخل في حال عدم الحصول على العمل، وذلك تجنباً لدفع الأطفال نحو العمل من أجل جلب المال، والتكفل بالأسرة.

3- **حلول عالمية:** نُدرج في ما يأتي عدداً من المبادرات والحلول العالمية المقترحة من أجل الحد من ظاهرة تشغيل الأطفال عالمياً:

أ- تُبادر منظمة الرؤية العالمية لإنهاء عمالة الأطفال في عدد من المجالات التي تُساهم في الحد من هذه الظاهرة، وفي ما يأتي عدد من هذه المبادرات:

- المبادرة بتقديم الخدمات التعليمية التي تضمن تحسين بيئة التدريس، وجودة التعلم.
- المبادرة بتقديم المساعدة للأبوين، بهدف تلبية متطلبات الأسرة من الغذاء والمال، للمحافظة على الأبناء من التعرض للتشغيل.

- تشجيع تطبيق القوانين الخاصة بعمل الأطفال، والمساهمة في تطبيقها.

- التأكيد على ضرورة المساءلة الإجتماعية للجهات المسؤولة عن عمل الأطفال، والمتمثلة بالمجتمع، والحكومات، والشركات.

- مساهمة أبناء المجتمع بمختلف تخصصاتهم للبحث عن الأطفال المعرضين لخطر العمل، وإبعادهم عن هذا الخطر من خلال مساعدة الأسر وإبعادها عن الاعتماد على دخل الأطفال.

- تأهيل الشباب الذين تجاوزوا السن الأدنى لممارسة العمل، وتدريبهم ليكونوا قادرين على تطبيق المهارات الحياتية، وإدارة الأعمال.

يسعى المجتمع الدولي منذ زمن طويل للحد من ظاهرة تشغيل الأطفال، وحمايتهم، وقد تبين ذلك من خلال مجموعة من القوانين والإتفاقيات التي صدرت خلال سنين متواصلة وحتى وقتنا الحالي، ونُدرج في ما يأتي عدد من هذه القوانين والمبادرات والإتفاقيات:

أ- صدور قانون معايير العمل العادلة في عام 1938م.

ب- صدور إتفاقية الحد الأدنى لسن العمل في عام 1973م، وقد صادقت عليها 172 دولة عالمياً.

ت- صدور إتفاقية حقوق الطفل في عام 1989م.

ث- تأسيس البرنامج الدولي للقضاء على عمل الأطفال (IPEC) في عام 1992م.

ج- إصدار إتفاقية أسوأ أشكال عمل الأطفال، والتي صادقت عليها 186 دولة في العالم، وذلك في عام 1999م.

ح- إعلان الجمعية العامة للأمم المتحدة بأنّ عام 2021م هو العام الخاص بالقضاء على عمل الأطفال.

الخاتمة

تُعدّ عمالة الأطفال من أبرز التحديات الإنسانية والإجتماعية التي تهدد مستقبل الأجيال القادمة وتعيق التنمية المستدامة . إذ يؤدي إجبار الأطفال على العمل الى حرمانهم من حقهم في التعليم والحياة الكريمة ، مما يرسّخ دائرة الفقر والجهل عبر الأجيال. ورغم الجهود المبذولة للحد من هذه الظاهرة ، الا أن تفاقمها في بعض المناطق يستدعي تكثيف الجهود المشتركة بين الحكومات والمنظمات الدولية والمجتمع المدني...

وهنا نطرح بعض التوصيات:

- تعزيز التشريعات: ضرورة سن قوانين صارمة تمنع تشغيل الأطفال ، وتجرّم إستغلالهم في الأعمال الخطرة أو التي تعيق تعليمهم ونموهم الصحي.
- دعم التعليم: توفير تعليم مجاني وإلزامي للجميع ، مع التركيز على المناطق الفقيرة، وضمان توفير بيئة مدرسية مشجّعة.
- تحسين الظروف الإقتصادية للأسر: من خلال برامج الدعم الإجتماعي، توفير فرص عمل للكبار، وتعزيز المبادرات التي ترفع مستوى معيشة الأسر المحتاجة.
- التوعية المجتمعية: نشر حملات توعية حول خطورة عمالة الأطفال، وأثرها السلبي على المجتمعات مع إشراك الأهل وأرباب العمل في إيجاد الحلول.

- تعزيز الشراكات الدولية : تعزيز التعاون بين الدول والمنظمات الدولية للحد من هذه الظاهرة ، خاصة في المناطق التي تعاني من النزاعات والفقر المدقع.
إن القضاء على عمالة الأطفال مسؤولية جماعية تتطلب إزاماً حقيقياً وعملاً دؤوباً لضمان مستقبل أفضل لأطفالنا وعالم أكثر عدلاً وإنسانية.

المراجع

- 1- عازر عادل، ظاهرة عمالة الأطفال، المركز القومي للبحوث الإجتماعية والجناائية 1991.
- 2- UCLG منظمة المدن المتحدة والإدارات المحلية- الشرق الأوسط وغربي آسيا، عمالة الأطفال في الشرق الأوسط وغربي آسيا.
- 3- تقرير إعلان منظمة العمل الدولية بشأن المبادئ والحقوق الأساسية في العمل ، وضع حد لعمالة الأطفال في المتناول 2006 .
- 4-المليكي يونس، عمالة الأطفال في القانون، مكتبة نور 2022.
- 5- رفيف أحمد علي، عمالة الأطفال الفلسطينيين ، دار حضارات 2012